الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع اسرائيل

حسنين كروم

على الرغم من ان المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بدأت بعد نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣، الا انه لم يترتب عليها قيام اي علاقات طبيعية، لأنها كانت محادثات ذات طابع عسكري بحت يهدف الى ترتيب اوضاع القوات المسلحة لكلا الطرفين، وضمان عدم تجدد الاشتباكات بينهما. اما اول مرة يتم النص فيها، رسمياً، على اقامة هذه العلاقات، فكانت في اتفاقيتي كامب ديفيد: «وبعد توقيع اتفاقية سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية، واقتصادية، وثقافية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين، وفقاً للقانون»[١].

وتم تحديد المنطقة التي سيتم الانسحاب المرحلي منها بأنها تقع «شرقي خط يمتد من نقطة تقع شرق العريش الى رأس محمد، ويتم تحديد الموقع الدقيق لهذا الخط بالاتفاق بين الطرفين»[٢]. أي ان العلاقات الطبيعية الكاملة بين الدولتين ستتم بينما القوات الاسرائيلية تحتل اجزاء من سيناء. اما المرة الثانية التي ورد فيها نص التطبيع، فكانت في معاهدة السلام الموقعة بين الدولتين بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩: «يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع؛ كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية». ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل الى اقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاحكام الاخرى لهذه المعاهدة[٣].

وقد اثار هذا النص، ضمن نصوص اخرى في المعاهدة، المعارضة المصرية، واعتبرته اتفاقاً بين منتصر ومهزوم، على اساس ان اقامة علاقات طبيعية وتبادل تجاري، الخ، يتعلق بسيادة كل دولة. فقد ترى الدولة، بناء على مصلحتها، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة اخرى، أو عدم التبادل التجاري والثقافي معها، دون ان يعتبر ذلك عملاً من اعمال الحرب. اما النص في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية على التبادل التجاري، والثقافي، واقامة علاقات دبلوماسية، فيعني انه اصبح جزءاً من المعاهدة. فاذا لم يتم جانب منه اعتبرته اسرائيل خرقاً للمعاهدة، وبالتالي تستطيع ان تستند اليه في مهاجمة مصر واعادة احتلال سيناء، خاصة وان معظمها اصبح ـ وفقاً للمعاهدة ـ مجرداً من السلاح والقوات. وهكذا، فانه وبغض «النظر عن معيار الكرامة الوطنية ـ وهو ما لا يجوز غض النظر عنه ـ فقد وضع اسرائيل في موضع يسمح لها باملاء شروطها في انشاء هيكل العلاقات الاقتصادية